

مملوكة للحكومة ممثلة بـ «هيئة الاستثمار».. و190 مليون دينار مدفوعات المحافظ بما يعادل 63,4% من قيمتها الإجمالية

«الصناعي» يدير 3 محافظ مالية بقيمة 300 مليون دينار

■ محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة الأكبر بقيمة 150 مليون دينار ■ 100 مليون دينار محفظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية



وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية» وذلك لتلبية وتشجيع الأنشطة الصناعية المحلية.

وتقوم المحفظة بتمويل الخدمات الصناعية في القطاع النفطي والبحري وذلك عن طريق تقديم تمويل صناعي طويل الأجل للعاملين الصناعيين بهامش ربح مشجع ومدعوم وبادوات تمويل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها المراجعة والإجازة والاستئصال.

وقد بدأت المحفظة نشاطها الفعلي في عام 2008 حيث بلغ مجموع الدفعات التي تم تسلمها من الهيئة العامة للاستثمار 40 مليون دينار أي ما يعادل 40% من إجمالي قيمة المحفظة حتى تاريخه. أما ثاني المحافظ لدى بنك الكويت الصناعي فهي محفظة التمويل الزراعي وتم تأسيسها بموجب مرسوم بقانون رقم 48 لسنة 1988 بالإذن للحكومة

أحمد مغربي

كشفت بنك الكويت الصناعي انه يدير 3 محافظ مالية رئيسية مملوكة للحكومة ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بقيمة إجمالية تبلغ 300 مليون دينار، وحتى تاريخه تسلم البنك من هيئة الاستثمار مجموع دفعات لهذه المحافظ بقدر بنحو 190 مليون دينار، أي ما يعادل 63,4% من إجمالي القيمة المرصودة للمحافظ الثلاث.

في مخاطبة رسمية حصلت عليها «الأنباء» أن المحفظة الأولى تتمثل في محفظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتم إنشاء المحفظة بموجب المرسوم بقانون رقم 42 لسنة 2007 بقيمة 100 مليون دينار ولمدة 20 عاماً تدار وفق الشريعة الإسلامية تحت مسمى «محفظة تمويل الصناعة

في إنشاء محفظة زراعية بقيمة 50 مليون دينار لدعم وتشجيع الأنشطة الزراعية المحلية في مجال

الانتاج الزراعي بمختلف قطاعاته النباتية والحيوانية والسمكية، وذلك عن طريق قروض زراعية

متوسطة وطويلة الأجل للعاملين بفاائدة مدعومة، وقد بدأت المحفظة نشاطها الفعلي في عام 2001 بعد

تسلم رأس مال المحفظة من قبل الهيئة العامة للاستثمار. أما ثالث المحافظ وأضخمها فهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة والتي تأسست بموجب القانون رقم 10 لسنة 1998 بتأسيس محفظة مالية لدى البنك الكويت الصناعي برأس مال يبلغ 50 مليون دينار وتمت زيادته في عام 2017 ليصل إلى 150 مليون دينار لمدة 20 عاماً لدعم وتمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة للكويتيين التي لا يزيد حجم الأموال المستثمرة فيها على 500 ألف دينار، وذلك عن طريق تقديم تمويل متوسط وطويل الأجل للعاملين، ويهدف البنك إلى تطوير استراتيجية طويلة الأمد لتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التتمية. 100 مليون دينار أي ما يعادل 67%

رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية لـ «الأنباء»: استمرار الوضع المالي الحالي يدفع للسحب من «احتياطي الأجيال»

الرشيد: ارتفاع النفط الحالي سيقصص العجز إلى 6,5 مليارات دينار

«تطوير شارع الغوص» بين أكبر 10 مشروعات مرساة بالشرق الأوسط

محمود عيسى

حلّ مشروع تطوير شارع الغوص في المركز السابع على قائمة مجلة كونستراكتشن ويك لأكثر 10 مشروعات تمت ترسيبها في الشرق الأوسط خلال شهر مايو الماضي. وقالت المجلة إن الشركة الفرنسية متعددة الجنسيات إيجيس حصلت على عقد خدمات إشراف في صورة مشروع مشترك مع شركة الاستشارات المعمارية والهندسية الدولية SSH حيث تم توقيع العقد مع وزارة الأشغال العامة التي تعتبر عميلاً على المدى الطويل لشركة إيجيس. ويشمل نطاق العقد تقديم خدمات الإشراف على إنشاء وإعادة تأهيل وصيانة طريق الغوص الذي يمتد من الدائري السابع حتى طريق الفحيحيل الأحدي 265. وهو أحد طرق التجمّع الرئيسي في الكويت يوزع حركة المرور المحلية ويمتد بموازاة الطريقين السريعين 30 و40. وكان من المقرر أن يبدأ العمل في المشروع في منتصف يونيو 2021 وتستغرق مدة إنجازه 39 شهراً، وقالت المجلة إن فوز الشركة الفرنسية بهذا العقد يعكس تجربتها في هذا المضمار، حيث شاركت الشركة في تنفيذ جزأين سابقين من المشروع منذ عام 2012.

إلى مراحل منتهية، وفي حالة استمرار الكويت على هذا الوضع فستكون هناك حاجة ملحة للسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، إلا إذا كانت هناك تغييرات جذرية بشكل كبير.

كما أن هناك عدم قدرة على كبح المصروفات وتقنينها في الميزانية، حيث صرحت الحكومة في إحدى السنوات بأن سقف المصروفات لن يتجاوز 20 مليار دينار، إلا أنه تجاوز ذلك الرقم في السنة التي تليها مباشرة، ما يجعل الأمور تخرج عن نطاق السيطرة.

ميزانية الكويت في 12 عاماً

وفيما يخص أرقام ميزانية الكويت خلال الـ 12 عاماً الماضية، أوضح الرشيد أن إجمالي الإيرادات التي



عبد الوهاب الرشيد

علاوة على محاربة الفساد والبدء في تنفيذ الأولويات الاقتصادية بشكل سريع.

فناد السيويلة

وأضاف أنه خلال الـ 12 عاماً الماضية، بلغ الفائض الفعلي بميزانية الكويت نحو 28,3 مليار دينار، في حين بلغت العجزوات المتراكمة خلال الـ 6 سنوات الماضية نحو 28,3 مليار دينار، وهو ما أدى إلى استنزاف صندوق الاحتياطي العام لسد هذه العجزوات المتراكمة، لافتاً أنه في حالة استمرار الكويت على نفس هذا المنوال فإن نفاد صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيكون خلال 15 عاماً، على أفضل تقدير.

وأشار الرشيد إلى أن السيولة التي كانت متوافرة في الاحتياطي العام وصلت

باضي احمد

قال رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية عبدالوهاب الرشيد، إن العجز المتوقع للسنة المالية الحالية 2021/2022 قد يصل إلى 8,5 مليارات دينار، مضيفاً أنه في حالة استمرار سعر برميل النفط على مستوى 68 دولاراً لمدة عام كامل، سيكون لدى الكويت عجز سنوي فعلي يقارب 6,5 مليارات دينار، وذلك بافتراض عدم زيادة المصروفات وعدم زيادة تكلفة إنتاج البرميل.

وأوضح الرشيد، في تصريح خاص لـ «الأنباء»، أن الارتفاعات الحالية لأسعار النفط مجرد «بنج للألم ولكن لا يعالجه»، منتسراً إلى أن الوضع الحالي خطير جداً ويتطلب إدارة مالية رشيدة،

■ 259,4 مليار دينار إيرادات الميزانية خلال 12 عاماً.. و220 ملياراً المصروفات

التوزيعات النقدية لبنوك المنطقة عن 2020 انخفضت 45% إلى 8 مليارات دولار.. نتيجة تداعيات «كورونا»

«كامكو إنفست»: 2,5 تريليون دولار إجمالي أصول البنوك الخليجية

ارتفاع تكاليف التشغيل إلى 8,2 مليارات دولار

أشار التقرير إلى أن معدل التكاليف إلى الإيرادات لقطاع البنوك ظل مرتفعاً فوق مستوى 140، إذ بلغ 42,9% خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة حتى نهاية الربع الأول من العام 2021. إلا أنه كان هناك تراجعاً من أعلى المستويات التي شهدناها العام الماضي عندما وصلت تلك النسبة إلى 43,7% للسنة المالية 2020.

وما زال هذا المعدل متأثراً بارتفاع التكاليف التشغيلية بالقيمة المطلقة التي بلغت 8,2 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2021 مقابل 8,8 مليارات دولار في الربع الأول من 2020 و9,2 مليارات دولار في الربع الرابع من 2020. ويبلغ متوسط التكاليف حوالي 7,5 مليارات دولار لكل فترة ربع سنوية قبل 2020. بالإضافة إلى ذلك، أثر انخفاض إجمالي إيرادات البنوك أيضاً على نسبة التكاليف إلى الإيرادات.

انتعاش ملحوظ في أرباح البنوك بالربع الأول

ذكر التقرير أن صافي أرباح قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2021 على خلفية تسجيل نمو واسع النطاق في كافة أنحاء المنطقة. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى زيادة الأرباح الإجمالية على مستوى الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي. إذ بلغ صافي الربح 8,4 مليارات دولار خلال الربع، بارتفاع بلغت نسبته 62% على أساس سنوي وبنسبة 14,2% على أساس ربع سنوي. وكان هذا التحسن مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض مخصصات خسائر القروض بنسبة 741 أو ما يعادل 2,5 مليار دولار على أساس ربع سنوي، حيث بلغت أدنى مستوياتها في ستة أرباع وصولاً إلى 3,6 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2021.

نمو الأرباح.. متوقف إلى حد كبير على الانتعاش الاقتصادي في المنطقة

قال تقرير «كامكو إنفست» إن انتعاش الربحية للبنوك الخليجية سيعتمد إلى حد كبير على الانتعاش الاقتصادي في المنطقة الذي سيعتمد نمو الائتمان. هناك إشارات إيجابية على مستويات مختلفة، بما في ذلك سوق المشاريع الذي من المتوقع الآن أن يكون قد وصل إلى القاع ومن المتوقع أن يشهد ترسية عقود جديدة بقيمة 114 مليار دولار هذا العام، وفقاً لميد.

سيكون هذا أعلى قيمة ترسيات يتم منحها في خمس سنوات. كما أظهرت بيانات البنوك المركزية للربع الأول من العام 2021 بيانات متفائلة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي مع نمو في السعودية وقطر والكويت. وأظهرت السعودية أقوى نمو ربع سنوي في لائتمان بنمو نسبة 5,4%، تلاها 4,1% لقطر، و1% في الكويت. من ناحية أخرى، أظهرت الإمارات تراجعاً بنسبة 0,4% خلال الربع.



■ نمو إجمالي القروض الممنوحة من البنوك الخليجية خلال الربع الأول إلى 1,5 تريليون دولار

من حيث الأداء على أساس سنوي، تقلص معدل النمو بمقدار 370 نقطة أساس فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الربح الإجمالي. وظل إجمالي حقوق المساهمين أعلى من 300 مليار دولار، إذ بلغ 311,1 مليار دولار، بانخفاض هامشي بنسبة 0,5% عن الربع السابق، كما يعد ذلك أيضاً انخفاضاً موسمياً في حقوق المساهمين في الربع الأول من العام 2021 نتيجة لإعلانات توزيعات الأرباح من قبل البنوك خلال الربع الأول من العام.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تواصل البنوك القطرية تحقيق أعلى متوسط عائد على حقوق المساهمين بنسبة 11,6% على الرغم من انخفاضها بمقدار 20 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق و220 نقطة أساس مقارنة بالربع الأول من العام 2020. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة الثانية بتسجيلها متوسط عائد على حقوق المساهمين بنسبة 9,2% (+30) نقطة أساس مقارنة بالربع السابق) تليها البنوك الإماراتية بنسبة 7,2% (+20) نقطة أساس مقارنة بالربع السابق.

قياسي جديد بلغ 2,51 تريليون دولار، وقد لوحظ النمو في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت البنوك العمانية أكبر معدل نمو بالنسبة المئوية لإجمالي الأصول بنسبة 3,2% على الرغم من أن قطاع البنوك في السلطنة ما يزال الأصغر حجماً من حيث إجمالي أصول البنوك المدرجة والذي بلغت قيمته 81 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام 2021. واستحوذت البنوك الإماراتية على الحصة الأكبر من الميزانية العمومية للبنوك الإقليمية بإجمالي أصول بلغ 818 مليار دولار.

العائد على حقوق المساهمين

شهد العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية تحسناً هامشياً للمرة الأولى في ستة فصول. إلا أن معدل النمو ظل منخفضاً نسبياً مقارنة بالمستويات التاريخية التي بلغت نحو 8,2% لقطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ككل، حيث ارتفع بواقع 10 نقاط أساس من أدنى مستوياته المسجلة بنهاية العام 2020. أما

وبلغ إجمالي القروض (باستثناء البنوك الكويتية) 1,43 تريليون دولار بنهاية الربع الأول من العام 2021، مسجلاً نمواً بنسبة 3,5% على أساس ربع سنوي.

إلا أن إجمالي صافي القروض (بما في ذلك البنوك الكويتية) ارتفع بوتيرة أبطأ بكثير بلغت نسبته 1,8% على أساس ربع سنوي لتصل إلى 1,52 تريليون دولار بنهاية الربع، وكانت الإمارات الدولة الوحيدة على مستوى المنطقة التي سجلت انخفاضاً في صافي القروض بنسبة 0,7%، في حين سجلت بقية دول مجلس التعاون الخليجي نمواً على أساس ربع سنوي.

وفي ذات الوقت، شهدت ودائع العملاء نمواً في كافة دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 1,89 تريليون دولار بنهاية الربع، حيث سجلت نمواً بنسبة 2,3% على أساس ربع سنوي. وأدى تسارع وتيرة نمو ودائع العملاء مقارنة بصافي القروض إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 78,2%. واستمر تزايد إجمالي الأصول للربع الرابع على التوالي ليصل إلى مستوى

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، أن مساهمي البنوك في دول الخليج تلقوا أرباحاً نقدية أقل بكثير مقارنة بالسنة المالية 2020، حيث تم منع البنوك في المنطقة فعلياً من دفع توزيعات الأرباح بسبب التسهيلات التي أقرتها الجهات التنظيمية لاحتماء تداعيات جائحة كوفيد-19 أو قامت بدفع أرباح نقدية أقل بكثير من السابق. وانخفضت توزيعات الأرباح للسنة المالية 2020 بمقدار 6,6 مليارات دولار لتصل إلى 8 مليارات دولار مقابل 14,6 مليار دولار في السنة المالية 2019، بانخفاض نسبته 45%، وجاء هذا التراجع بعد أن ألغى 17 بنكا في المنطقة توزيعات الأرباح للسنة المالية 2020 فيما يعزى بصفة رئيسية للمشاكل المتعلقة بالجائحة.

كما تراجع أيضاً توزيعات الأرباح للسنة المالية 2019 في ظل قيام بعض البنوك بخفض توزيعات الأرباح حتى بالنسبة للعام الماضي، إذ انخفضت التوزيعات النقدية للسنة المالية 2019 بنسبة 21% مقارنة بتوزيعات قدرها 18,5 مليار دولار في السنة المالية 2018.

خفض التوزيعات النقدية

وكان تراجع التوزيعات النقدية واضحاً في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي في ظل قيام البنوك العاملة في جميع الدول الخليجية بخفض توزيعات الأرباح، وأجرت البنوك البحرينية أكبر معدل خفض لتوزيعات الأرباح بالنسبة المئوية والذي بلغ 72,4%.

وقامت البنوك السعودية بخفض توزيعات الأرباح النقدية بنسبة 64,1% أو بقيمة 2,4 مليار دولار لتصل إلى 1,3 مليار دولار في السنة المالية 2020، بينما خفضت البنوك المدرجة في الإمارات توزيعات الأرباح بنسبة 36,4% إلى 3,3 مليارات دولار، وهي أعلى توزيعات نقدية بالقيمة المطلقة في دول مجلس التعاون الخليجي لهذا العام. ومن جهة أخرى، شهدت البنوك القطرية أقل معدل تراجع في توزيعات الأرباح خلال العام بنسبة 25,4%، إذ قامت بتسديد البنوك القطرية بتوزيعات بقيمة 2,1 مليار دولار.

نشاط الإفراض

وعلى صعيد أنشطة الأعمال، استمر نمو أنشطة الإفراض للربع الرابع على التوالي.